صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
وتقرير مراقبى الحسابات عليها

مراقبى الحسابات

صالح وبرسوم وعبدالعزيز - Grant Thornton
محاسبون ومراجعون

BT محمد هلال ووحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	صفحة
تقرير مراقبى الحسابات	١
قائمة المركز المالى	٢
قائمة الدخل	٣
قائمة الدخل الشامل	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٧-٣٥

صالح وبرسوم وعبدالعزيز – Grant Thornton
محاسبون ومراجعون

BT بيكر تلى محمد هلال ووحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

تقرير عن القوائم المالية
راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى صافي أصول الصندوق والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية
هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الصندوق، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خاليه من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات
تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى
ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى المرفق لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
يمسك الصندوق حسابات مالية منتظمة تتضمن كل مانص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ماهو وارد بتلك الحسابات .

القاهرة فى: ١٩ أبريل ٢٠٢٣

مراقبى الحسابات

حسن بسيونى البشة
سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية
BT محمد هلال ووحيد عبد الغفار

كامل مجدى صالح
سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز
صالح وبرسوم وعبد العزيز – Grant Thornton

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومافى حكمها	(٤)	٧ ٩٢١ ٣٣٥	٦٥ ٤٧٤ ٠١٨
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	٢ ٠٨٥ ٧٩٨ ٢٧٧	١ ٥٩٣ ١٩٩ ٥٦٣
استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٧)	٥٥ ١٨٧ ٣٥٥	٤٢ ٢٣٨ ٣٤٢
إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢ ١١٧ ٩٧٣ ٥٢٣	٢ ١٢٨ ٦٨٤ ٨١٦
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	١٠ ٣٥٠ ١١٧	٦ ٨٩٧ ٥٦١
إجمالى الأصول المتداولة		٤ ٢٧٧ ٢٣٠ ٦٠٧	٣ ٨٣٦ ٤٩٤ ٣٠٠
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة	(١٠)	١٤ ٤٧٨ ٤٢٠	١٠٠ ٦٤٨
اصول حق الإنتفاع	(١١)	١٣ ٣٦٩ ٤٦٥	--
استثمارات مالية	(١٢)	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
أصول ضريبية مؤجلة	(١٥)	--	٣٦ ٦٠٦
إجمالى الأصول غير المتداولة		٣٧ ٦٤٧ ٨٨٥	٩ ٩٣٧ ٢٥٤
إجمالى الأصول		٤ ٣١٤ ٨٧٨ ٤٩٢	٣ ٨٤٦ ٤٣١ ٥٥٤
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة .	(١٥)	٢١ ٠٠٧ ٥٢٣	--
إلتزامات عقد الإيجار- طويل الأجل	(١١)	١٦ ٦١١ ٨٤٢	--
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة		٣٧ ٦١٩ ٣٦٥	--
الإلتزامات المتداولة			
أرصدة دائنة آخرى	(١٣)	٥٦ ٦٨٠ ٥٣٣	١٤ ١٧٣ ٩٨٩
إلتزامات عقد الإيجار	(١١)	٤ ٤٧٣ ٠٧٦	--
التزامات ضريبة الدخل الجارية	(١٤)	--	١٢ ٩٥٧ ٩١١
إجمالي الإلتزامات المتداولة		٦١ ١٥٣ ٦٠٩	٢٧ ١٣١ ٩٠٠
إجمالي الإلتزامات		٩٨ ٧٧٢ ٩٧٤	٢٧ ١٣١ ٩٠٠
صافي أصول الصندوق		٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨	٣ ٨١٩ ٢٩٩ ٦٥٤
ويتم تمويلها على النحو التالي:			
فائض الموارد	(١٦)	١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨	١ ٦٤٥ ٩٦٧ ٥٤٨
أرباح مرحلة	(١٨)	٢ ١٢٩ ١٨٩ ٩٤٩	١ ٧٨٤ ٣٤٥ ١٢٢
صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)	٤٤ ١٤٢ ١٥٧
صافي أرباح العام		٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧
إجمالي الموارد المستخدمة في تمويل صافي أصول الصندوق		٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨	٣ ٨١٩ ٢٩٩ ٦٥٤

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقبى الحسابات"مرفق".

المدير المالي

رئيس مجلس الإدارة

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
إيرادات النشاط			
ايراد عوائد		٦ ١٤٧ ٣٠١	٣ ٠١٩ ٥٧٤
عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	٢٤٠ ٢١١ ٤٤٤	١٨٠ ٥٧١ ٣١٣
أرباح و فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	١٢ ٥٩٣ ٣٢٦	٧ ٧٥٤ ٨٩١
ايراد عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢٦٩ ٣٩٨ ٨٣٠	٢٦٩ ٨٤٥ ٦٣٩
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	١٥ ٢١٧ ٨٣١	٥ ٢٤١ ٧٢١
عوائد سلف عاملين		٦٧ ٧١٠	٧٨ ٢٥٣
ايرادات اخرى		١٩٨ ٨١٧	٤ ٦٠٢
إجمالي إيرادات النشاط		٥٤٣ ٨٣٥ ٢٥٩	٤٦٦ ٥١٥ ٩٩٣
(يخصم) يضاف:			
مصروفات عمومية و إدارية	(١٧)	(٣٥ ٧٦٣ ٤٥٣)	(٢٩ ٤٨٣ ١٥٣)
مصروفات دعم		(٣٧ ٨٦٥ ٠٠٠)	--
إهلاك أصول ثابتة	(١٠)	(٩٣١ ١٧٢)	(٢٧٤ ٦٠٧)
إهلاك أصل حق الإنتفاع	(١١)	(٢ ٦٧٣ ٨٩١)	--
خسائر ائتمانية متوقعة	(١٩)	(٤٢ ١٢٣ ٩٥٦)	(١١ ٤٨١)
رد خسائر ائتمانية متوقعة	(١٩)	--	١ ٤٠٣ ٧٢٧
فروق تقييم عملة أجنبية	(٢٠)	٧٧ ٥٠٩ ١٦٥	(٢٥٠ ١٨١)
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(٨٠١ ٣٤٩)	(١ ٣٩٥ ٨٦٥)
صافى أرباح العام قبل الضرائب		٥٠١ ١٨٥ ٦٠٣	٤٣٦ ٥٠٤ ٤٣٣
(يخصم) / يضاف:			
ضريبة الدخل الجارية	(١٤)	(٤٢ ٣٢٤ ٢٣٢)	(٥١ ٤٦٥ ٦٧٤)
ضرائب إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة -أذون و سندات خزانة		(٤٢ ١٥٣ ٢٦٦)	(٤٠ ٢٠٦ ١٣٥)
ضريبة الدخل المؤجلة	(١٥)	(٢١ ٠٤٤ ١٢٩)	١٢ ٢٠٣
صافى أرباح العام		٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
صافى أرباح العام		٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧
الدخل الشامل الآخر			
فروق تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)	٤٤ ١٤٢ ١٥٧
مجموع الدخل الشامل الآخر		**(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)**	**٤٤ ١٤٢ ١٥٧**
إجمالى الدخل الشامل		**٣٠٤ ٨٢٦ ٢٦١**	**٣٨٨ ٩٨٦ ٩٨٤**

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح العام قبل الضرائب		٥٠١ ١٨٥ ٦٠٣	٤٣٦ ٥٠٤ ٤٣٣
تعديلات لتسوية صافى الارباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
اهلاك أصول ثابتة	(١٠)	٩٣١ ١٧٢	٢٧٤ ٦٠٧
إهلاك اصول حق الإنتفاع	(١١)	٢ ٦٧٣ ٨٩١	--
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	٨٠١ ٣٤٩	١ ٣٩٥ ٨٦٥
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(١٥ ٢١٧ ٨٣١)	(٥ ٢٤١ ٧٢١)
عوائد بنكية		(٦ ١٤٧ ٣٠١)	(٣ ٠١٩ ٥٧٤)
عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	(٢٤٠ ٢١١ ٤٤٤)	(١٨٠ ٥٧١ ٣١٣)
عوائد من إستحقاق استثمارات مالية (الدخل الشامل)	(٨)	(٢٦٩ ٣٩٨ ٨٣٠)	(٢٦٩ ٨٤٥ ٦٣٩)
فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	(١٢ ٥٩٣ ٣٢٦)	(٧ ٧٥٤ ٨٩١)
خسائر ائتمانية متوقعة	(١٩)	٤٢ ١٢٣ ٩٥٦	١١ ٤٨١
رد خسائر ائتمانية متوقعة	(١٩)	--	(١ ٤٠٣ ٧٢٧)
فروق تقييم عملة إجنبية		(٧٧ ٥٠٩ ١٦٥)	٢٥٠ ١٨١
		(٧٣ ٣٦١ ٩٢٦)	(٢٩ ٤٠٠ ٢٩٨)
التغير فى :			
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	(٣ ٥١٤ ٤٥٦)	(٣٢٩ ٣٠٣)
أرصدة دائنة أخرى	(١٣)	٤١ ٢١٢ ٠٥٩	١ ٨٤٩ ٦١٤
التزامات حق الإنتفاع		٢١ ٠٨٤ ٩١٨	--
التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل		(١٤ ٥٧٩ ٤٠٥)	(٢٧ ٨٧٩ ٩٨٧)
ضرائب دخل مدفوعة		(٩٦ ١٤٠ ٩٢٧)	(٨٤ ١٥٩ ٧٤٨)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		(١١٠ ٧٢٠ ٣٣٢)	(١١٢ ٠٣٩ ٧٣٥)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(١٠)	(١٥ ٣٣٢ ٦٩٧)	(٥٥ ٤٣٢)
متحصلات من بيع اصول ثابتة		٢٣ ٧٥٦	--
مدفوعات فى اصول حق انتفاع		(١٦ ٠٤٣ ٣٥٦)	--
مدفوعات لشراء إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(٦٠٧ ٢٤٨ ٤٤٠)	(٣٦٨ ٩٨٢ ٤٦٣)
متحصلات من عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٤٧٩ ٥٦٧ ٠٠٠	٢٦٤ ٥٤٠ ٦١٧
متحصلات من استحقاق / بيع إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢٦٢ ٥١٤ ٥٠٥	٢٢٦ ٠١٩ ٠٠٠
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	(٤ ١٨٣ ٦٤٧ ٩٥٩)	(٢ ٣٩١ ٨٣٠ ٦٤٤)
متحصلات من بيع استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	٣ ٩١٣ ٨٧٥ ٠٠٠	٢ ٢٧١ ٥٢٥ ٠٠٠
مدفوعات لشراء وثائق إستثمار	(٧)	(٦٠٠ ٢٠٥)	(٧٠٠ ٢١٧)
متحصلات من بيع / استرداد وثائق استثمار	(٧)	٢٤٤ ٥١٨	٢١ ٧٩١ ١٥٢
متحصلات من عوائد بنكية		٦ ١٩٠ ١٥٠	٢ ٩٩١ ٢٠٣
متحصلات من قروض شركات سمسرة	(٦)	--	٥٦٩ ٠٠٠
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة الاستثمار		(١٦٠ ٤٥٧ ٧٢٨)	٢٥ ٨٦٧ ٢١٦
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
فائض موارد	(١٦)	١٣٦ ١٢١ ٧٦٠	٤٢ ٩٠٦ ٠٦٩
توزيعات ارباح مدفوعة		--	(٣٤٦ ٦١٩)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		١٣٦ ١٢١ ٧٦٠	٤٢ ٥٥٩ ٤٥٠
التغير في النقدية وما في حكمها – خلال العام		(١٣٥ ٠٥٦ ٣٠٠)	(٤٣ ٦١٣ ٠٦٩)
النقدية وما في حكمها – اول العام		٦٥ ٤٧٥ ٥٢٥	١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥
فروق تقييم عملة اجنبية		٧٧ ٥٠٩ ١٦٥	(٢٥٠ ١٨١)
النقدية وما فى حكمها - أخر العام	(٤)	٧ ٩٢٨ ٣٩٠	٦٥ ٤٧٥ ٥٢٥

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة التغير فى صافي أصول الصندوق عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	فائض الموارد	أرباح مرحلة	صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	صافى أرباح العام	الإجمالى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢١ (كما اصدرت)		١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١
أثر تطبيق معيار رقم (٤٧)		--	(٢ ٤٦٧ ٤٩٠)	--	--	(٢ ٤٦٧ ٤٩٠)
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢١ (بعد التعديل)		١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	١ ٤٨١ ٠١٢ ٩٦٥	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	٣ ٤٧١ ٢٢٢ ٩٤١
فائض الموارد		٤٢ ٩٠٦ ٠٦٩	--	--	--	٤٢ ٩٠٦ ٠٦٩
محول إلى أرباح مرحلة		--	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧	--	(٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات ماليه مقيمه بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل ،		--	--	(٨٣ ٨١٦ ٣٤٠)	--	(٨٣ ٨١٦ ٣٤٠)
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	٤٤ ١٤٢ ١٥٧	--	٤٤ ١٤٢ ١٥٧
صافى أرباح العام		--	--	--	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١		١ ٦٤٥ ٩٦٧ ٥٤٨	١ ٧٨٤ ٣٤٥ ١٢٢	٤٤ ١٤٢ ١٥٧	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧	٣ ٨١٩ ٢٩٩ ٦٥٤
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٢		١ ٦٤٥ ٩٦٧ ٥٤٨	١ ٧٨٤ ٣٤٥ ١٢٢	٤٤ ١٤٢ ١٥٧	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧	٣ ٨١٩ ٢٩٩ ٦٥٤
فائض الموارد		١٣٦ ١٢١ ٧٦٠	--	--	--	١٣٦ ١٢١ ٧٦٠
محول إلى أرباح مرحلة		--	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧	--	(٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات ماليه مقيمه بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل ،		--	--	(٤٤ ١٤٢ ١٥٧)	--	(٤٤ ١٤٢ ١٥٧)
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	--	--	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)	--	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)
صافى أرباح العام		--	--	--	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨	٢ ١٢٩ ١٨٩ ٩٤٩	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١. نشأة الصندوق

- أنشئ صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقد تم ألغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ الذي حل محله. وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ الذي حل محله ، يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ، ولا يهدف إلى تحقيق ربح.
- شكل مجلس إدارة الصندوق الحالي بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٧٣ لسنة ٢٠٢١ من تسعة أعضاء (تم اختيارهم وفقاً لنص المادة الرابعة من قرار السيد رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه أعلاه) ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- يشترك في عضوية الصندوق كل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سواء في المقاصة والتسوية والسمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ.
- يغطي الصندوق الخسارة الفعلية لعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصة، وتكون وحدة التغطية بحد أقصي خمسمائة ألف جنيه للعميل، ولا يلتزم الصندوق بالتعويض عن أية خسائر مالية تنتج عن تعديل في قيمة الأوراق المالية الخاصة بالعميل والناتجة عن ضياع فرص استثمار أمواله بمعرفة العضو.
- تكون مساهمة العضو بنسبة ٠,٠٠١٪ من مجمل نشاطه خلال السنة السابقة علي تاريخ بدء العضوية وبحد أدني ١٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وتؤدى مرة واحده عند بدء العضوية.
- يؤدى العضو مساهمة دورية وفقاً لحجم نشاطه طبقاً للجدول المرفق في قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ وقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠٢٠.
- يلتزم الأعضاء بأداء مقابل تأخير يومي – سواء بالنسبة لمساهمة العضوية أوالدورية - بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وفقاً لقواعد محددة.

تتكون موارد الصندوق مما يلي:

- مساهمات العضوية والمساهمات الدورية وما يستحق عنها من مقابل تأخير.
- القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق علي أن يتم إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بها.
- عوائد استثمار أموال الصندوق.

- يضع مجلس إدارة الصندوق خطة لاستثمار موارده علي أن يراعي في إعدادها تنويع الاستثمار وأن تتوافر في كل وقت السيولة المناسبة لمواجهة طلبات العملاء وعدم استثمارها في أصول غير نقدية إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك تجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط.
- تم تعديل تاريخ نهاية السنة المالية للقوائم المالية للصندوق ليصبح ٣١ ديسمبر من كل عام وذلك بدلا من ٣٠ سبتمبر.

وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلى أهمها:

- تم اضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية الى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩.
- تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمى الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق او ادوات مالية بالبورصات المصرية متضمنة حق الأكتتاب إذا تم شطبه قبل موعده.
- تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق او ادوات مالية فى البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة الآف (٠,٠٠٠١) من القيمة الأسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبى حسابات الصندوق، بحد أدنى عشرة الآف جنيه وبحد أقصى مائة ألف جنيه، وتخفض المساهمة بنسبة (٥٠٪) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة.
- يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق، لتسجيل كل عضو فى موارد الصندوق، وتستخدم هذه الحسابات فى قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه فى سداد مساهماتهم فى موارده.

- ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الأشتراكات الدورية التى يؤديها عميلها بموارد الصندوق، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية والشركات التى تباشر نشاط الإيداع و القيد المركزى للأوراق المالية. بسدادها مساهماتها المالية التى تتحملها فى موارد الصندوق، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة.
- تم تعديل بعض نسب الأشتراك لأعضاء الصندوق وطبقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا القرار.
- ويلتزم الصندوق بمراعاه الضوابط الواردة بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار امواله.

٢. إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

٣. أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ الإلتزام بالمعايير والقوانين

- يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.
- ويتم تطبيق المعيار المصري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبية المصري رقم (٤٨) " الايراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ في نفس التوقيت، واستثناء من ذلك يكون تاريخ التطبيق الأولى هو بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون التأجير التمويلي رقم٩٥ لسنة ١٩٩٥- وتعديلاته - وصدور قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ (أول يناير ٢٠١٨) وذلك بالنسبة لعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وكذا العقود التي تخضع لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وكان سيتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الادوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) – عقود التأجير وذللك للعام المالى الذى يبدأ من أول يناير ٢٠٢١.

٣-٢ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.
- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤. النقدية وما فى حكمها

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
عمله محلية		
نقدية بالخزينة	١٥ ٣٠٩	٤٣ ٥٥٧
بنوك حسابات جارية	٥ ٧٠٢ ١٦٧	١٢ ٦٤٥ ٢٢١
ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر	--	٤٦ ٠٠٠ ٠٠٠
	٥ ٧١٧ ٤٧٦	٥٨ ٦٨٨ ٧٧٨
عمله أجنبية		
بنوك حسابات جارية	٢ ٢١٠ ٩١٤	٦ ٧٨٦ ٧٤٧
	٢ ٢١٠ ٩١٤	٦ ٧٨٦ ٧٤٧
	٧ ٩٢٨ ٣٩٠	٦٥ ٤٧٥ ٥٢٥
يخصم:		
خسائر إئتمانية متوقعة	(٧ ٠٥٥)	(١ ٥٠٧)
	٧ ٩٢١ ٣٣٥	٦٥ ٤٧٤ ٠١٨

٥. استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أذون خزانة حق ٩١ يوم	٦٢١ ٩٢٥ ٠٠٠	١٤٤ ٦٧٥ ٠٠٠
أذون خزانة حق ١٨٢ يوم	٩٧ ٠٠٠ ٠٠٠	--
أذون خزانة حق ٢٧٣ يوم	٥٣١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٧٣ ١٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة حق٣٦٥ يوم	٩٥٠ ٢٢٥ ٠٠٠	١ ٣٥٨ ٠٧٥ ٠٠٠
إجمالي	٢ ٢٠٠ ٦٥٠ ٠٠٠	١ ٦٧٥ ٨٥٠ ٠٠٠
عوائد لم تستحق *	(٩٧ ٢٨٧ ٥٢٣)	(٨٢ ٤٧١ ٩٢٦)
	٢ ١٠٣ ٣٦٢ ٤٧٧	١ ٥٩٣ ٣٧٨ ٠٧٤
يخصم:		
خسائر إئتمانية متوقعة	(١٧ ٥٦٤ ٢٠٠)	(١٧٨ ٥١١)
	٢ ٠٨٥ ٧٩٨ ٢٧٧	١ ٥٩٣ ١٩٩ ٥٦٣

* حركة عوائد أذون الخزانة خلال العام:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
رصيد أول العام	(٨٢ ٤٧١ ٩٢٦)	(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)
عوائد لم تستحق من شراء أذون خزانه خلال العام	(٢٥٥ ٠٢٧ ٠٤١)	(١٩٧ ٤٤٤ ٣٥٦)
عوائد أذون خزانة مستحقة خلال العام	٢٤٠ ٢١١ ٤٤٤	١٨٠ ٥٧١ ٣١٣
رصيد أخر العام	(٩٧ ٢٨٧ ٥٢٣)	(٨٢ ٤٧١ ٩٢٦)

٦. قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً علي التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة٢٥ يناير ٢٠١١ اصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ باضافة مادة للقرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠٪ من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين، وعلي الأخص تغطية دائنيتها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناتجة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالمديونية التى تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢٪، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي:

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات.
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات.
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

تجدر الاشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته وعلى الاخص المادة المشار اليها التى كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لاعضائه و حل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
قروض لشركات السمسرة	٨٥٦ ١٢٢	١ ٤٢٥ ١٢٢
المسدد خلال العام	--	(٥٦٩ ٠٠٠)
	٨٥٦ ١٢٢	٨٥٦ ١٢٢
يخصم:		
خسائر إئتمانية متوقعة	(٨٥٦ ١٢٢)	(٨٥٦ ١٢٢)
	--	--

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاه بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧. استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

	١ يناير ٢٠٢٢	شراء وثائق	بيع / استرداد وثائق	فروق تقييم خلال العام	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
وثائق استثمار البنك الاهلى المصرى	١ ٠٦٤ ٣٤٢	٦٠٠ ٢٠٥	(٢٤٤ ٥١٨)	١٤٩ ٣٢٦	١ ٥٦٩ ٣٥٥
وثائق صندوق مصر المستقبل	٤١ ١٧٤ ٠٠٠	--	--	١٢ ٤٤٤ ٠٠٠	٥٣ ٦١٨ ٠٠٠
	٤٢ ٢٣٨ ٣٤٢	٦٠٠ ٢٠٥	(٢٤٤ ٥١٨)	١٢ ٥٩٣ ٣٢٦	٥٥ ١٨٧ ٣٥٥

٨. إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

	تاريخ الاستحقاق	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
سندات دولارية	٢٠٢٢	--	٢٣ ٥٤٨ ٩٥٠
سندات دولارية	٢٠٢٣	٤٤ ٣٤٧ ٤٤٥	--
سندات دولارية	٢٠٢٥	١٤٤ ٥٦٣ ٨٢١	٩٠ ٨٦٨ ٥٠٥
سندات دولارية	٢٠٢٨	١١١ ٢٩٢ ٧٣٣	٧٠ ٦٠٤ ٤٩٠
سندات دولارية	٢٠٢٧	٣٥ ٨٢٢ ١٣١	١٥ ٦٤١ ٢٥٦
سندات دولارية	٢٠٣١	٦٠ ٨٢٤ ٥٦٩	٣٨ ٥٤٣ ٧٧٦
سندات دولارية	٢٠٣٢	١٣٢ ٣٣٦ ٢٨٢	٦٩ ٥٣١ ١٥٤
سندات دولارية	٢٠٣٣	١٢ ٢٨٢ ٧٧٥	٧ ٧٩٣ ٧٦٦
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٧	٢٠١ ٤٢١ ١٦٩	١١١ ٣٦٣ ٧٩٣
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٦	٩٥ ٢٧١ ٦١٢	١٢٠ ٧٥٦ ٩٤٣
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٥	٥٧٦ ٥٤١ ٥٣١	٤٢١ ٢٥٠ ٢٩٣
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٤	٣٠٨ ٠٠٩ ٣٨٠	٢٤٠ ٤٨٩ ٧٥٥
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٣	٤١٧ ٤٤٨ ٩٠٦	٣٨٥ ١٣٥ ٦١٨
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٢	--	٤٠٢ ٥٣٦ ١٣٣
إجمالي رصيد السندات		٢ ١٤٠ ١٦٢ ٣٥٤	١ ٩٩٨ ٠٦٤ ٤٣٢
يضاف / يخصم:			
فوائد مستحقة		٩٣ ٨٥٣ ٠٩١	٨٦ ٩٦٨ ٧٦٦
فروق تقييم إستثمارات مالية (دخل شامل)		(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)	٤٤ ١٤٢ ١٥٧
		٢ ١٤٣ ١٧٧ ٧٣٠	٢ ١٢٩ ١٧٥ ٣٥٥
يخصم:			
خسائر إئتمانية متوقعة		(٢٥ ٢٠٤ ٢٠٧)	(٤٩٠ ٥٣٩)
		٢ ١١٧ ٩٧٣ ٥٢٣	٢ ١٢٨ ٦٨٤ ٨١٦

تتمثل الحركة على الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الرصيد في أول العام	٢ ١٢٩ ١٧٥ ٣٥٥	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣
استحقاق / بيع استثمارات مالية (دخل شامل)	(٢٦٢ ٥١٤ ٥٠٥)	(٢٢٦ ٠١٩ ٠٠٠)
شراء استثمارات (دخل شامل)	٦٠٧ ٢٤٨ ٤٤٠	٣٦٨ ٩٨٢ ٤٦٣
عوائد من استحقاق إستثمارات مالية (دخل شامل)	٢٦٩ ٣٩٨ ٨٣٠	٢٦٩ ٨٤٥ ٦٣٩
متحصلات من عوائد استثمارات مالية (دخل شامل)	(٤٧٩ ٥٦٧ ٠٠٠)	(٢٦٤ ٥٤٠ ٦١٧)
استهلاك علاوة إصدار سندات خلال العام	(٨٠١ ٣٤٩)	(١ ٣٩٥ ٨٦٥)
استهلاك خصم إصدار سندات خلال العام	١٥ ٢١٧ ٨٣١	٥ ٢٤١ ٧٢١
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (دخل شامل)	(١٣٤ ٩٧٩ ٨٧٢)	(٣٩ ٦٧٤ ١٧٩)
الرصيد في أخر العام	٢ ١٤٣ ١٧٧ ٧٣٠	٢ ١٢٩ ١٧٥ ٣٥٥

٩. أرصدة مدينة اخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)	٢٧٢ ٨٨٣	٧١ ٧٠٠
إيجار مقدم	--	٣٩٢ ٥٨٩
موارد مستحقة	٧ ٢٤٦ ٧٣٥	٥ ١٧٥ ٠٠٧
قروض وسلف للعاملين*	٦٩٩ ٤٥٧	١ ٢٠٢ ١٧٠
دفعات مقدمة	٧٤٨ ٩٥٩	--
فوائد مستحقة	--	٤٢ ٨٤٩
ارصدة مدينة - نزاع قضائي	١ ٤٠٠ ٠٠٠	--
أخري	٢ ٦٠٢	١٤ ٧١٥
	١٠ ٣٧٠ ٦٣٦	٦ ٨٩٩ ٠٣٠
يخصم:		
خسائر إئتمانية متوقعة	(٢٠ ٥١٩)	(١ ٤٦٩)
	١٠ ٣٥٠ ١١٧	٦ ٨٩٧ ٥٦١

* وفقا لقرار مجلس إدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات (بوليصة تأمين على الحياة).

١٠. أصول ثابتة

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل وانتقال	الإجمالي
التكلفة فى ١ يناير ٢٠٢٢	٥ ٦٩٩ ٧٤٠	١ ٢٥٦ ٢٨١	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٥٤٥ ٢٩٢
الإضافات خلال العام	٦ ١٩١ ٣٨٣	٣ ٨٧٥ ٢٨٨	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	--	١٥ ٣٣٢ ٦٩٧
الاستبعادات خلال العام	(٩٩٤ ٢٥٥)	(١ ١٣٧ ٤٥٠)	(٢٩٩ ٢٧١)	--	(٢ ٤٣٠ ٩٧٦)
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٠ ٨٩٦ ٨٦٨	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٢٩٠ ٠٠٠	٢٠ ٤٤٧ ٠١٣
مجمع الاهلاك فى ١ يناير ٢٠٢٢	٥ ٦٦٨ ٢٨٩	١ ١٨٧ ٠٨٦	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٤٤٤ ٦٤٤
إهلاك العام	٨٤٩ ٧٢٣	٨٠ ٤٧١	٩٧٨	--	٩٣١ ١٧٢
اهلاك الاستبعادات	(٩٩٤ ٢٥٥)	(١ ١١٣ ٦٩٧)	(٢٩٩ ٢٧١)	--	(٢ ٤٠٧ ٢٢٣)
مجمع الإهلاك فى٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥ ٥٢٣ ٧٥٧	١٥٣ ٨٦٠	٩٧٧	٢٨٩ ٩٩٩	٥ ٩٦٨ ٥٩٣
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥ ٣٧٣ ١١١	٣ ٨٤٠ ٢٥٩	٥ ٢٦٥ ٠٤٩	١	١٤ ٤٧٨ ٤٢٠
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ٤٥١	٦٩ ١٩٥	١	١	١٠٠ ٦٤٨

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل وانتقال	الإجمالي
التكلفة فى ١يناير ٢٠٢١	٥ ٨٣٤ ٩٥٨	١ ٢٩٥ ٧٠٠	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧١٩ ٩٢٩
الإضافات خلال العام	٢٤ ٥٠٠	٣٠ ٩٣٢	--	--	٥٥ ٤٣٢
الإستبعادات خلال العام	(١٥٩ ٧١٨)	(٧٠ ٣٥١)	--	--	(٢٣٠ ٠٦٩)
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٥ ٦٩٩ ٧٤٠	١ ٢٥٦ ٢٨١	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٥٤٥ ٢٩٢
مجمع الاهلاك فى ١ يناير ٢٠٢١	٥ ٥٧٥ ٧٧٥	١ ٢٣٥ ٠٦٢	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٤٠٠ ١٠٦
إهلاك العام	٢٥٢ ٢٣٢	٢٢ ٣٧٥	--	--	٢٧٤ ٦٠٧
الإستبعادات	(١٥٩ ٧١٨)	(٧٠ ٣٥١)	--	--	(٢٣٠ ٠٦٩)
مجمع الإهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٥ ٦٦٨ ٢٨٩	١ ١٨٧ ٠٨٦	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٤٤٤ ٦٤٤
صافي القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ٤٥١	٦٩ ١٩٥	١	١	١٠٠ ٦٤٨
صافي القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٥٩ ١٨٣	٦٠ ٦٣٨	١	١	٣١٩ ٨٢٣

١١. أصول حق الإنتفاع والتزامات من اصل حق الإنتفاع

١١-١ أصول حق الإنتفاع

	مبانى	الإجمالى
التكلفة فى ٢٠٢٢/١/١	--	--
إضافات العام	١٦ ٠٤٣ ٣٥٨	١٦ ٠٤٣ ٣٥٨
التكلفة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	**١٦ ٠٤٣ ٣٥٨**	**١٦ ٠٤٣ ٣٥٨**
التكلفة فى ٢٠٢١/١٢/٣١	**--**	**--**
مجمع الإهلاك فى ٢٠٢٢/١/١	**--**	**--**
إهلاك العام	(٢ ٦٧٣ ٨٩١)	(٢ ٦٧٣ ٨٩١)
مجمع الإهلاك فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	**(٢ ٦٧٣ ٨٩١)**	**(٢ ٦٧٣ ٨٩١)**
مجمع الإهلاك فى ٢٠٢١/١٢/٣١	**--**	**--**
صافى التكلفة الدفترية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	**١٣ ٣٦٩ ٤٦٥**	**١٣ ٣٦٩ ٤٦٥**
صافى التكلفة الدفترية فى ٢٠٢١/١٢/٣١	**--**	**--**

١١-٢ إلتزمات التأجير

التزامات عقد الإيجار - قصير الأجل	٤ ٤٧٣ ٠٧٦
التزامات عقد الإيجار - طويل الأجل	١٦ ٦١١ ٨٤٢
	٢١ ٠٨٤ ٩١٨

١٢. استثمارات مالية

	عدد الوثائق	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
شركة صندوق إستثمار مصر المستقبل*	٧٧٨ ٠٦٥	٢٠,٤٢٪	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
			٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠

* طبقا لقرار مجلس ادارة الصندوق ١٨٪ فى ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق إستثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشان توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل وبلغت عدد الوثائق فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ عدد ٧٧٨ ٠٦٥ وثيقة بنسبة مساهم ٢٠,٢٤٪.

١٣. أرصدة دائنة آخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
مصروفات مستحقة	٣٤٦ ٩١٠	٤٦٩ ١٤١
مصروفات مستحقة -دعم *	٣٧ ٨٦٥ ٠٠٠	--
أتعاب مراقبي الحسابات	٢٠٨ ٠٠٠	١٧٦ ٠٠٠
مكافأت مستحقة	٧ ٤٨٤ ٢١٣	٦ ٢٣٤ ٧٨٢
مكافاة مجلس الادارة	١ ٦٠٠ ٠٠٠	٣٦٢ ٥٠٠
مصلحة الضرائب	٤ ٤٧٠ ٢٣٧	٣ ٥٥٨ ٣٩٢
عملاء دائنون	١ ٩٣٢ ٨٨٤	١ ٩٣٢ ٨٨٤
تغطية عملاء	١٤٨ ٢١١	١٤٨ ٢١١
المساهمة التكافلية **	١ ٣٥٧ ٥٨٥	١ ١٦٢ ٨٠٠
أرصدة دائنة أخرى ***	١ ٢٦٧ ٤٩٣	١٢٩ ٢٧٩
	٥٦ ٦٨٠ ٥٣٣	١٤ ١٧٣ ٩٨٩

* طبقا لقرار مجلس الادارة رقم ١١ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢ تم الموافقة علي صرف ١٪ بمبلغ ٣٧ ٨٦٥ ٠٠٠ جنيه مصري لدعم جميع الشركات الاعضاء بالصندوق.

** تم إحتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التامين الصحى الشامل - المساهمة التكافلية).

*** تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين – تأمينات).

١٤. التزامات ضريبة الدخل الجارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ضريبة الدخل الجارية	٤٢ ٣٢٤ ٢٣٢	٥١ ٤٦٥ ٦٧٤
يخصم:		
ضرائب سندات وأذون مدفوعة	(٤٢ ٣٢٤ ٢٣٢)	(٣٨ ٥٠٧ ٧٦٣)
	--	١٢ ٩٥٧ ٩١١

١٥. الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها أصل/(التزام)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
	أصول	(التزامات)	أصول	(التزامات)
الاصول الثابتة – إهلاك	--	(١ ٠٢١ ٨٦٠)	٣٦ ٦٠٦	--
	--	(١٩ ٩٨٥ ٦٦٣)	--	--
صافى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/(التزام)	--	(٢١ ٠٠٧ ٥٢٣)	٣٦ ٦٠٦	--

١٦. فائض الموارد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
رصيد أول العام (١)	١ ٦٤٥ ٩٦٧ ٥٤٨	١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩
الموارد:		
مساهمات دورية (١٦/ أ)	٣٢ ٥٣٢ ٥٩١	٣٨ ٦٠١ ٥٥٢
مساهمات عضوية (١٦/ ب)	١ ٠٤٢ ٩١٨	٥ ٥٠٢ ٣٣٢
إجمالي الموارد	٣٣ ٥٧٥ ٥٠٩	٤٤ ١٠٣ ٨٨٤
يضاف (يخصم):		
فروق تقييم عملة	١٠٣ ٥٠٠ ٢٣١	(٣٤٣ ٦٩٤)
مقابل تأخير	٢٧ ٢٥٣	--
مقابل تغطية مخاطر*	(٩٨١ ٢٣٣)	(٨٥٤ ١٢١)
فائض الموارد عن استخدامات العام (٢)	١٣٦ ١٢١ ٧٦٠	٤٢ ٩٠٦ ٠٦٩
رصيد أخر العام (١+٢)	١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨	١ ٦٤٥ ٩٦٧ ٥٤٨

* تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من الشركات.

١٦/ أ مساهمات دورية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
شركات السمسرة	٢٨ ٩٢١ ٦٣٩	٣٥ ٦٠٩ ٧٩٢
أمناء الحفظ	١ ٩٦٨ ٩٥٩	١ ٧٢١ ٧٥٨
ادارة صناديق الإستثمار	١٦٦ ٢٦٢	٤٥ ٣٥١
ادارة محافظ	٢٥ ٨٣٥	٣٧ ٤٢٦
شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	١ ٤٤٩ ٨٩٦	١ ١٨٧ ٢٢٥
	٣٢ ٥٣٢ ٥٩١	٣٨ ٦٠١ ٥٥٢

١٦/ ب مساهمات عضوية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
عضوية أمين الحفظ	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
عضوية صناديق الأستثمار وإدارة محافظ	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)	٧٤٢ ٩١٨	٥ ١٠٢٣٣٢
	١ ٠٤٢ ٩١٨	٥ ٥٠٢ ٣٣٢

* يتمثل هذا المبلغ فى مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية فى البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩.

١٧. مصروفات عمومية وإدارية

	عن السنة المالية المنتهية في	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أجور ومرتبات ومكافآت	٢٥ ١٣٢ ٥٩٧	٢٠ ٦٠٠ ٠٠٢
أدوات مكتبية	١٤٠ ٢٠٤	٤٥ ٧٧٣
مصروفات بنكية وتدبير عملة	٤١ ٤١٤	٢٨ ٣٣١
إيجارات	٦٠٥ ٩٨٧	٨٤١ ٧٢٤
استشارات قانونية وضريبية	١٣٧ ٠٠٠	١٣٢ ٠٠٠
مصروفات ضيافة	١٦٥ ٥٤٤	٨٤ ٦٦٥
بدل حضور لجان	٢٦١ ٠٠٠	١١٥ ٠٠٠
بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	٣٦٣ ٠٠٠	٢٠٧ ٠٠٠
مكافات مجلس ادارة	١ ٦٠٠ ٠٠٠	١ ٣٣٩ ٥٨٣
اشتراك صندوق العاملين	٨٤٥ ٤٨٠	٧٨٥ ٩١٨
رسوم و اشتراكات	١ ١٩٦ ٦٠٤	١ ٢٢٨ ٩٩٧
مصروفات تأمين طبي	١ ٤٠٤ ٢٤٩	١ ٢٨١ ١٨٦
مصروفات كهرباء ومياه	١١٠ ٩٦٥	١٧٤ ٢٣٢
مصروفات تليفون	٢٤ ٧٣٨	١١ ٠١٧
مصروفات سويفت	١٨٤ ٨٣٠	١٣٢ ٩١٨
مصروفات عمولات بنكية	١٩٠ ٨٥٦	١٣٢ ٠٠٣
علاقات عامة و إعلان	١٠٩ ٧٧٠	١٠٧ ١٩٠
مصروفات صيانة	٢٦٥ ١٤٥	٢١٩ ٠١٤
مصروفات حاسب آلي	٦٧ ٢٨٦	٨٥ ٨٠٦
مصروفات تأمين	٤٥ ٨٦٨	٧٨ ٨٨٠
اتعاب مهنية	٢٠٨ ٠٠٠	١٧٦ ٠٠٠
تشغيل سيارات	٣ ٦٠٤	٣٦ ٦١٤
دعم مراكز الطوارئ وتكلفة المراقبين الداخليين	--	٦٠ ٠٠٠
مقابل خدمات هيئة	٣٢٥ ٣٢٦	٣٨٦ ٠١٦
مساهمة تكافلية	١ ٣٥٧ ٧١١	١ ١٦٢ ٩٢٧
انتقالات داخلية	٣٨ ١٧٦	١٤ ٧٠٠
مصروفات تمويلية	٧٩٣ ٢٦٠	--
مصروفات تدريب	٦٤ ٨٠٠	--
مصروفات أخرى	٨٠ ٠٣٩	١٥ ٦٥٧
	٣٥ ٧٦٣ ٤٥٣	٢٩ ٤٨٣ ١٥٣

١٨. الأرباح المرحلة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
رصيد أول العام	١ ٧٨٤ ٣٤٥ ١٢٢	١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥
يضاف / يخصم:		
صافى أرباح العام السابق	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧
أثر تغيير السياسات المحاسبية	--	(٢ ٤٦٧ ٤٩٠)
رصيد الأرباح المرحلة اخر العام	٢ ١٢٩ ١٨٩ ٩٤٩	١ ٧٨٤ ٣٤٥ ١٢٢

١٩. الخسائر الأئتمانية المتوقعة

	النقدية وما فى حكمها	إستثمارات بالتكلفة المستهلكة	قروض لشركات سمسرة	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة	أرصدة مدينة أخرى	الإجمالى
الرصيد فى بداية العام	(١ ٥٠٧)	(١٧٨ ٥١١)	(٨٥٦ ١٢٢)	(٤٩٠ ٥٣٩)	(١ ٤٦٩)	(١ ٥٢٨ ١٤٨)
خسائر إئتمانية متوقعة	(٥ ٥٤٨)	(١٧ ٣٨٥ ٦٨٩)	--	(٢٤ ٧١٣ ٦٦٨)	(١٩ ٠٥١)	(٤٢ ١٢٣ ٩٥٦)
الرصيد في نهاية العام	(٧ ٠٥٥)	(١٧ ٥٦٤ ٢٠٠)	(٨٥٦ ١٢٢)	(٢٥ ٢٠٤ ٢٠٧)	(٢٠ ٥٢٠)	(٤٣ ٦٥٢ ١٠٤)

٢٠. فروق تقيم عملة أجنبية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
فروق عملة غير محقق	٨٥ ٨٢٥ ١٧٠
فروق عملة محققة	(٨ ٣١٦ ٠٠٥)
الاجمالي	٧٧ ٥٠٩ ١٦٥

٢١. المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة و الايداع و القيد المركزي حيث يقوم شركة مصر للمقاصة و الايداع والقيد المركزي بالعمل بتحصيل المبالغ المستحقة علي شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق علي أمناء الحفظ.

٢٢. الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

(أ) ضريبة الدخل

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية.
- جاري الفحص من ٢٠١١ حتي ٢٠١٩ .
- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات.

(ب) ضريبة كسب العمل

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٩ تم الفحص و السداد.
- السنوات من ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٢ تم تقديم التسويات علي المنظومة الاكترونية .

٢٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢٣-١ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيماعدا قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع وفقا للقيمة العادلة.

٢٣-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصرى وهى عملة التعامل للصندوق.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد فى تاريخ المعاملة.
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعرالصرف السائد فيّ تاريخ القوائم المالية، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التى تحددت فيه القيمة العادلة.

إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يتم الإثبات المبدئي للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وفي تاريخ المركز المالي يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن بنود الدخل الشامل مباشرة فيما عدا خسائر الإضمحلال في قيمة الإستثمار يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل، وفي حالة إستبعاد الإستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي، أما الإستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم تقييمها بالرجوع الي أحد أساليب التقييم المقبولة ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخري. وإذا لم يتمكن الصندوق من تقدير القيمة العادلة فيتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الإستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف الإستثمارات على أنها إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم إقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كان الصندوق يدير تلك الإستثمارات وتتخذ قرارات بيعها وشرائها بناءاً على قيمتها العادلة. يتم إثبات التكاليف المتعلقة بإقتناء تلك الإستثمارات في قائمة الدخل. تقاس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغير في القيمة السوقية للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر."

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع،وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك والخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها.

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمرالإفتراضى للأصل على النحو التالي:

الأصـل	الاعمار الانتاجية
أجهزة حاسب آلي وبرامج	٣ سنوات
أثاث ومعدات مكاتب	٥ سنوات
تجهيزات	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات

سيتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي ارباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية.

يقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالى بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لاتتعدى القيمة الدفترية للأصل، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة)، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

عقود التأجير

عقود الإيجار التى تكون الشركة فيها كمستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات أصل" حق الانتفاع "والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواءً لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي لأصل حق الانتفاع

تتكون تكلفة أصل حق الانتفاع من:

أ. مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار الغير المدفوع باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

ب. أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛

ج. أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛

د. تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون.ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير او كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل" حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بيتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة".

أ. مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛

ب. ومعدلةً بأي إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولى لالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ . ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة .وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

أ. زيادة المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

ب. تخفيض المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

إعادة قياس المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الاصل المؤجر والتامين عليه ولاينطوي عقد الايجار على اية ترتيبات لنقل الملكية فى نهاية فترة الايجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر،(إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكونا إيجارياً واحداً.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالى قانونى أو فعلى نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام، ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام.

الاضمحلال

أ. **الأصول المالية**

يقوم الصندوق فى تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بهذا الأصل المالى.

وبالنسبة للأسهم والمصنفة كإستثمارات متاحة للبيع فإن الإنخفاض المستمر أو الممتد فى القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعيا على حدوث إضمحلال فى قيمتها.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال فى قيمة أصل مالى تم قياسه بالتكلفة المستهلكة ما لم تكون هناك تعليمات بخلاف ذلك من هيئة الرقابة المالية كما هو موضح لاحقا - بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالى.

إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر إضمحلال فى قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الأرباح والخسائر ولكن إلى الحد الذى لا يترتّب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار فى تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التى كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الاعتراف بها.أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتى سبق الاعتراف بخسائر الإضمحلال فى قيمتها بقائمة الأرباح والخسائر فلا يتم رد الانخفاض اللاحق فى اضمحلالها بقائمة الأرباح والخسائر وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

يعترف الصندوق بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة، استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، وأصول العقود.يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الإيجارات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بقيمة معادلة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى (١٢) شهر: سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير، وسندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدني بها (مثل مخاطر التعثر التي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).يقوم الصندوق بقياس مخصصات خسائر العملاء والمدينون (بما في ذلك الإيجارات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدني وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، يأخذ الصندوق بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة للصندوق والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.يعتبر الصندوق أن الأصل المالي متعثر السداد عندما يكون من غير المحتمل أن يفي العملاء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الصندوق دون لجوء الصندوق لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)، أوتتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى (١٢) شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال (١٢) شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من (١٢) شهر.تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يتعرض خلالها الصندوق لمخاطر الائتمان.

ب. <u>الأصول غير المالية</u>

يقوم الصندوق فى تاريخ كل مركز مالى بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات يقوم الصندوق بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية للأصل يقوم الصندوق بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل.

هذا وتتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.

ويتم إحتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات.

ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الإعتبارعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح والخسائر.

عندما يتم فى فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التى كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمة ذلك الأصل فى السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أوالخسائر.

ج. إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي ، يستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري , ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية الإنتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية ،ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية .

تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات طبقا للمعيار المصرى الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" على أساس المقابل المحدد في العقد مع العميل. تقوم الشركة بإثبات الإيرادات من العقود مع العملاء عندما يتم نقل السيطرة على البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه نظير تلك البضائع أو الخدمات.

تثبت الشركة إيرادات العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد أدناه:

الخطوة ١

تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تُعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقًا وتعهدات وتضع المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة ٢

تحديد التزامات الأداء في العقد التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل بتحويل بضائع أو تقديم خدمات إلى العميل.

الخطوة ٣

تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.

الخطوة ٤

تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد: في العقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة إلى كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة ٥

إثبات الإيراد متى (أو عندما) تفي المنشأة بالتزام أداء.

تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات بمرور الوقت، في حال إثبات أحد المعايير التالية:

١. حصول العميل في ذات الوقت على المنافع الناتجة عن أداء الشركة واستهلاك تلك المنافع.
٢. أداء الشركة يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.
٣. أداء الشركة للالتزام لا يُكّون موجودات ذات استخدامات بديلة للشركة، كما يكون للشركة الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه.

بالنسبة لالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.

يجب على المنشأة أن تأخذ فى الأعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أى قوانين تنطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديها حق واجب التنفيذ فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

لا يشترط ان يكون الحق فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.

يجب ان يكون للمنشأة خلال مدة العقد الحق فى مبلغ يعوضها على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف أخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء المنشأة وفقا لتعهداتها.

تقييم وجود ووجوب تنفيذ حق التحصيل و ما إذا كان حق المنشأة فى التحصيل سيخولها الحق فى أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

إلتزامات الاداء التى يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمنى فأن المنشأة تفى بإلتزام الأداء عند نقطة من الزمن. ولتحديد تلك النقطة من الزمن التى يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعهد به و تفى المنشأة عندها بالتزامات الأداء فإنه يجب على المنشاة ان تأخذ فى الأعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التى تشمل الاتى و لكن لا تقتصر عليه:

أ. إذا كان للمنشأة حق حالى فى تحصيل مقابل الأصل.
ب. إذا كان للعميل حق الملكية القانونى فى الأصل.
ج. إذا قامت المنشأة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
د. إذا كان للعميل المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.
ه. قبول العميل للأصل.

أرباح بيع أوراق مالية

يقوم الصندوق بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية.

إيرادات الأستثمارات

- يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بقائمة الأرباح أو الخسائر كربح أو خسارة عند القياس في تاريخ القوائم المالية.
- تدرج عوائد الاستثمارات فى الأسهم فى قائمة الأرباح أو الخسائر عند صدور الحق فى صرف هذه التوزيعات وتقاس تلك الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ التى تم استلامها أو التى لا تزال مستحقة للصندوق.
- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة والذى يتمثل فى الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) ومتوسط التكلفة ويدرج ضمن إيرادات ومصروفات النشاط الجارى بقائمة الأرباح أو الخسائر.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل ، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنه.

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات المالية، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمه العادله السعر الذى من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الاصل او المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام فى معامله نظامية بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس . ويستند القياس بالقيمه العادله الى الافتراض أن المعامله الخاصه ببيع الاصل او نقل الالتزام ستحدث فى السوق الرئيسى للاصل او الالتزام او السوق الذى سيعود بأكبر فائدة على الاصل او الالتزام .

وتقاس القيمة العادله للأصل او الالتزام باستخدام الافتراضات التى من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الاصل او الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين فى السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصاديه.

ويضع القياس بالقيمه العادله للأصل غير المالى فى الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصاديه عن طريق استخدام الاصل باقصى درجه مقبوله او عن طريق بيعه الى مشارك اخر السوق من شأنه استخدام الأصل باقصى طاقه له.

بالنسبه للاصول المتداوله فى سوق نشط يجرى تحديد القيمه العادله بالرجوع الى اسعار الشراء السوقيه المعلنه.

وتقدر القيمة العادله للبنود ذات الفوائد استنادا الى التدفقات النقديه المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبه للاصول غير المدرجه فتحدد القيمه العادله بالرجوع الى القيمه السوقيه لاصل مشابه او بالاستناد الى التدفقات النقديه المخصومه المتوقعة.

وتستخدم الشركه اساليب التقويم الملائمة فى ظل الظروف المحيطه والتى تتوفر بشأنها بيانات كافيه من اجل قياس القيمه العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصله التى يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التى لايمكن ملاحظتها الى الحد الادنى.

ولاغراض افصاحات القيمة العادله تضع الشركه فئات للأصول والالتزمات الجوهريه استنادا الى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطه بكل منها والمستوى التى تصنف به فى التسلسل الهرمى للقيمه العادله كما يلى:

المستوى الاول

باستخدام اسعار التداول (غير المعدله) لاصول او الالتزامات مطابقا تماما فى اسواق نشطه .

المستوى الثانى

باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة فى المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل او الالتزام بشكل مباشر (اى الاسعار) او غير مباشر (اى المستمدة من الاسعار).

المستوى الثالث

باستخدام اساليب التقييم التى تتضمن مدخلات للاصل او الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالاصول والالتزامات التى يجرى الاعتراف بها فى القوائم الماليه على اساس متكرر تحدد المنشاة اذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمى عن طريق اعادة تقييم التصنيف فى نهايه فترة اعداد التقرير.

الاعتراف والقياس الأولى

يقوم الصندوق بالاعتراف الأولى بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية .

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيا بسعر المعاملة.

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قام الصندوق بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات اصل وفائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد .

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للمجموعة أن يقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل أداة على حده.

الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للمجموعة، أن تخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلا ماليا يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحيانا على أنه "عدم اتساق محاسبي) والذي قد ينشا خلاف ذلك.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

يقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عمليا، يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية ، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة بها؛

المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة

تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف المجموعة المستمر بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على اساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، يأخذ الصندوق في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في إعتباره:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية ، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة)
- تتماشي ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضا معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر

تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل شامل لاحقا بالقيمة العادلة.
- إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادله.
- توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار.
- صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر. الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

الاستبعاد

الأصول المالية

- يقوم الصندوق بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا يقوم فيها المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
- يدخل الصندوق في معاملات يقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

- يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها . يقوم أيضا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على اساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- عند إستبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الاصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط:

- يكون للمجموعة حق الزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الصندوق.
- نية في تسوية الاصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الالتزامات في ان واحد.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا وفي حالة توافر شروط محدده. المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.
- يحدد الصندوق مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الإختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعينة ، يوثق الصندوق هدف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. يوثق الصندوق أيضا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية ، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر. يحدد الصندوق فقط التغيير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الآجلة كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجلة (النقاط الأجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.
- عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاه لاحقا الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تحلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.
- لكل المعاملات المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية الى الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاء على الربح والخسارة.
- إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهي أجل أو نسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي، عندما يتم ايقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من إحتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولى أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح أو الخسارة .
- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى الربح أو الخسارة.

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

- عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية. يجب الإعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة، يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة -الاعتراف والاستبعاد

- يقوم الصندوق بالاعتراف الاولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يقوم الصندوق باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الصندوق بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الصندوق بالسيطرة على الاصل المحول، على أن تعترف فقط كاصل او التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.
- تستبعد الصندوق الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد .
- يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، وفقط عندما تمتلك الصندوق حاليا الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة -القياس

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة او تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مُباشرة باقتناء او اصدار الأصل المالي، بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في إحتياطي القيمة العادلة، ومن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها حسب بنود الدخل الشامل الآخر الى الارباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة – القياس

- يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيم العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بافتناء او اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.
- الالتزامات المالية غير المشتقة الأخري يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة التغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة، يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محدده .
- المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح او الخسائر عند تكبدها، بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأى تغيير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.
- القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح او الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الارباح او الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.
- إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، او انتهى اجل او تم بيع او فسخ اداة التغطية او ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

السياسة المطبقة اعتباراً من يناير ٢٠٢١

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقد

- تعترف الصندوق بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:
- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.
- يقوم الصندوق بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت – بشكل جوهري – منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهرا :
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانيه بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية)

- يجب على الصندوق ان يقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانيه على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي وعند إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الصندوق الأخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة اوجهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبره السابقه والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية.
- تعتبر الصندوق الأصل المالي متعثرا عندما:
- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانيه للمجموعه بالكامل دون الرجوع من قبل الصندوق في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد)
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها (٩٠) يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداه المالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى (١٢) شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال (١٢) شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من (١٢) شهرا
- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الصندوق معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الصندوق تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض

- في تاريخ كل تقرير مالي ، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو اكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي
- تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية:
  - صعوبات مالية كبيرة للمدين .
  - خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق
  - إعاده هيكله قرض أو سلفه من قبل الصندوق لم تكن الصندوق لتقبلها بظروف أخرى.
  - من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
  - اختفاء نشاط سوق الأوراق الماليه بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الصندوق توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد ، يقوم الصندوق بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً بـ (١٨٠) يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد اصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الصندوق، يقوم الصندوق بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد لا تتوقع الصندوق أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الصندوق لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

- في تاريخ نهاية كل فترة مالية، يقوم الصندوق بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك يقوم الصندوق بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.
- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الأصول.
- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الصندوق المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.
- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية يقوم الصندوق في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال في قيمة الاصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الصندوق لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
- بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

- يقوم الصندوق بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشان اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

- عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الصندوق المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، ويقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الارجح ان تكون أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.
- يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح او الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.
- إذا اعتبرت الصندوق أنه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة. إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح او الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع

- يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح او الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح او الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اي استهلاك او سداد اي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها آية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح او الخسائر.
- عند زيادة القيمة العادلة لاداه دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح او الخسائر.
- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح او الخسائر بالنسبة لأي استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الارباح أو الخسائر.

الإستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح او الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

خطر الإئتمان

- تعتبر أرصدة الحسابات الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك و أذون الخزانة و سندات الخزانة والمدينون والارصدة المدينة الاخرى من الاصول المالية المعروضة لخطر الائتمان المتمثل فى عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم فى تاريخ الاستحقاق ، ويقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدى الى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى .
- تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الاقصى لخطر الائتمان فى تاريخ القوائم المالية
- يقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالارصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة و ذات جودة ائتمانية مقبولة ، ١٠٠٪ من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الاصول المالية بالرجوع الى البيانات التاريخية.

خطر العملات الاجنبية

- يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءاً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً علي جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.
- يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.
- وكما هو وارد بإيضاح رقم (٢-٢٠) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة ويقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر. حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق ومنها تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر علي قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الأدنى.

٢٤. أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتماشى مع التغيرات فى العرض المستخدم فى السنة الحالية .

٢٥.أحداث هامة خلال الفترة الحالية

خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ونظرا للأحداث السياسية التى ادت الى اندلاع الحرب بين كلا من دولتى روسيا وأوكرانيا الأمر الذى ادى الى تداعيات محتملة على الأقتصاد العالمى من تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم الذى سيؤدى الى ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة التى تعد من المكونات الأساسية للعديد من الصناعات. هذا وتقوم الإدارة حالياً بدراسة تداعيات الموقف على القوائم المالية هذا ولا يوجد اى تعاملات بين الشركة وأى من الدولتين سواء عملاء أو موردين.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها الاستثنائى يوم الاثنين الموافق ٢١ مارس ٢٠٢٢، رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ و ٩,٧٥٪، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الي ٩,٧٥٪.

خلال الفترة الأخيرة، بدأت الضغوط التضخمية العالمية في الظهور من جديد، وذلك بسبب تطورات الصراع الروسي الأوكراني؛ حيث ارتفعت المخاطر المتعلقة بالاقتصاد العالمي نتيجة هذا الصراع. ويأتي على رأس تلك الضغوط الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية في الدول الناشئة؛ مما أدى إلي ضغوط تضخمية محلية ودولية. وقد تزامن ذلك بتخفيض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي حيث انخفضت قيمة الجنيه المصري ليصبح سعر الصرف ١٧,٤٧ جنيه مصري للدولار بدلاً من ١٥,٧٢ جنيه مصري واستمرار الانخفاض في قيمة الجنيه المصري ليصل الي ١٨,٣٧ جنيه مصري للدولار في ابريل ٢٠٢٢ بمعدل انخفاض ١٧,٢٪ تقريباً.

بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، باضافة ملحق (ب) الي معيار المحاسبة المصري رقم ١٣ آثار التغيرات فى اسعار صرف العملات الأجنبية.

يهدف هذا الملحق الي وضع معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف من خلال وضع خياراً اضافيا مؤقتا للفقرة رقم ٢٨ من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم ١٣ آثار التغيرات فى اسعار صرف العملات الاجنبية والتي تتطلب الاعتراف بفروق العملة ضمن قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) للفترة التي تنشا بها هذه الفروق وبديلا لذلك يسمح للمنشأت التي لديها التزامات قائمة بالعملة الاجنبية فى تاريخ سعر الصرف مرتبطة باصول ثابتة واستثمارات عقارية واصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) واصول تنقيب وتقييم مقتناه خلال الفترة من بداية يناير ٢٠٢٠ وحتى تاريخ تحريك سعر الصرف، بالاعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن ترجمة هذه الالتزامات فى تاريخ تحريك سعر الصرف ضمن تكلفة هذه الأصول، كما تسمح المعالجة للمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة فى تاريخ تحريك سعر الصرف ضمن الدخل الشامل الاخر.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٩ مايو ٢٠٢٢ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٢٥٪ و ١٢,٢٥٪ و١١,٧٥٪ على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٧٥٪.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوي ١١,٢٥٪ و ١٢,٢٥ ٪ و ١١,٧٥ ٪ على الترتيب. كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوي ١١,٧٥ ٪. كما قرر البنك المركزي المصري زيادة نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي المصري لتصبح ١٨ % بدلا من ١٤ %. وسيساعد هذا القرار في تقييد السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها الاستثنائى يوم الخميس الموافق ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الى ١٣,٢٥٪ و١٤,٢٥٪ و ١٣,٧٥٪، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الي ١٣,٧٥٪.

قرر البنك المركزى المصرى بتاريخ يوم الخميس الموافق ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، برفع قيمة الشحنات المستثناة من قرار الاعتمادات المستندية الذى صدر بتاريخ يوم الأحد ١٣ فبراير ٢٠٢٢، من ٥ آلاف إلى ٥٠٠ ألف دولار.

فى ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ قررت لجنه السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى فى إجتماعها رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٢٥% و ١٧,٢٥٪ و ١٦,٧٥٪ على الترتيب. كما تم رفع سعر الإئتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٧٥٪.

المدير المالى **رئيس مجلس الإدارة**